Administrative Accountability as a Mechanism to Combat Administrative Corruption: A Case Study of the Syrian Arab Republic 2004-2018

Dr. Joseph Nameh Mousa*

(Received 29 / 9 / 2025. Accepted 21 / 1 / 2026)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to shed light on the concept of administrative accountability, which is a means of controlling administrative work and achieving efficiency and effectiveness. It also aims to determine the nature of the relationship between administrative accountability and administrative corruption by examining the relationship between the two variables in Syria based on the values of the Corruption Perceptions Index (CPI), which reflects the level of administrative corruption, and the values of the Accountability Index (AII), one of the sub-indices of the Governance Index. This study aims to identify the role of administrative accountability in reducing administrative corruption, determine the level of administrative accountability practice, determine the level of administrative corruption in Syria. The descriptive approach was used to address the general framework of administrative accountability and administrative corruption, and the analytical approach was used to study relationships and test hypotheses. Based on the Governance Index, the research concluded that administrative accountability is low and not practiced seriously in Syria. The level of administrative corruption gradually increased starting in 2004, reaching its highest level in 2018, according to the Corruption Perceptions Index. Furthermore, a strong, significant inverse relationship was found between administrative accountability and the level of administrative corruption in Syria after conducting a simple linear regression test.

Keywords: Administrative Accountability, Administrative Corruption, Corruption Perceptions Index, Governance Index.

Copyright **:**Latakia University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Faculty Member - National Private University – Hama- Syria. Joseph-mousa@wpu.edu .

المساءلة الإدارية كآلية لمكافحة الفساد الإداري: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية "2004- ٢٠١٨"

د. جوزيف نعمه موسى*

(تاريخ الإيداع ٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥. قُبِل للنشر في ٢١ / ١ / ٢٠٢٦)

□ ملخّص □

تمثل الهدف من البحث في تسليط الضوء على مفهوم المساءلة الإدارية التي تعدّ وسيلة لضبط العمل الإداري وتحقيق الفاعلية والكفاءة، وتحديد طبيعة العلاقة بين المساءلة الإدارية والفساد الإداري من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرين في سورية بناءً على قيم مؤشر مدركات الفساد الذي يعبر عن مستوى الفساد الإداري وقيم مؤشر المساءلة أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة، ومن ثم التعرّف إلى دور المساءلة الإدارية في الحد من الفساد الإداري، بالإضافة إلى تحديد مستوى ممارسة المساءلة الإدارية، وتحديد مستوى الفساد الإداري في سورية. تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في تناول الإطار العام للمساءلة الإدارية والفساد الإداري والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات، حيث توصّل البحث حسب مؤشر الحوكمة إلى مستوى متدني من المساءلة الإدارية وعدم ممارستها بشكل جدي في سورية، وارتفاع مستوى الفساد الإداري تدريجياً ابتداءً من عام 2004 ليبلغ أعلى مستوى له في عام 2018 بحسب مؤشر مدركات الفساد، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين المساءلة الإدارية وبين مستوى الفساد الإداري في سورية بعد إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط.

الكلمات المفتاحية: المساءلة الإدارية، الفساد الإداري، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحوكمة.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA ٠٤

* عضو هيئة تدريسية- الجامعة الوطنية الخاصة- حماه- سوريا. Joseph-mousa@wpu.edu.sy

مقدمة:

تعدّ ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة معقدة تنطوي على أبعاد مختلفة اقتصادية اجتماعية ثقافية وسياسية، وإنَّ دراسة موضوع ذو أهمية بالغة ينبع من الواقع الاقتصادي والسّياسي والاجتماعي وغيرها من المجالات الأخرى، هذه المجالات التي إذا ما تعرضت لممارسات الفساد فإنَّها ستخلف آثار سلبية تُلقي بثقلها على كافة البرامج والخطط التّنموية في جميع الميادين الاقتصادية أو السّياسية أو الاجتماعية. وإنَّ كل هذه الآثار السّلبية الخطيرة تدفع لتظافر الجهود سواء الوطنية أم الدّولية للحد من هذه الظاهرة، التي قد تكون ناجمه عن الظروف الاقتصادية والوضع المعيشي، أم عن بيئة ثقافية داعمة لأوجه الفساد الإداري المختلفة، أم ناجمة عن بيئة العمل الداخلية كانعدام الرقابة والمساءلة وقصور القوانين وعدم وضوحها. لذلك فالعمل على تعزيز الشفافية وتفعيل الأجهزة الرقابية ولجان المساءلة في المؤسسات العامة ومحاسبة الفاسدين يُسهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الفساد الإداري فيها باعتبارها أساليب رادعة للفساد الإداري بأشكاله المختلفة، ومن هنا يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المساءلة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في سورية وتحديد قوة هذه العلاقة بين متغيري الدراسة وجوهريتها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (عيد، ٢٠٢٤) [١]

عنوان الدراسة: (دور المساءلة في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع الكهرباء والطاقة في مصر)

هدفت الدراسة إلى تقدير درجة تطبيق المساءلة الإدارية على الفساد الإداري في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع من مختلف المستويات الإدارية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: قصور المساءلة في القطاع محل الدراسة، وضعف فاعلية الجهات الرقابية، وكذلك ضعف مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع محل الدراسة.

أوصت الدراسة بتطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بمحاربة الفساد، وتفعيل آليات المساءلة في القطاع مما يعزز من آليات الحد من الفساد.

٢. دراسة (مرتضى وآخرون، ٢٠٢٣) [٢]

عنوان الدراسة: (دور المساءلة في الحد من الفساد الإداري – دراسة ميدانية على المؤسسات الخدمية في محافظة طرطوس)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المساءلة ومكافحة الفساد في المؤسسات الخدمية في محافظة طرطوس حيث تمّ الاعتماد على المقاربة الاستنباطية كمنهج عام للبحث.

توصلت الدراسة إلى وجود ممارسة مقبولة للمساءلة الإدارية في المؤسسات الخدمية في محافظة طرطوس، ووجود علاقة طردية معنوية بين المساءلة الإدارية ومكافحة الفساد.

٣. دراسة (عبد الرحمن وآخرون، 2019) [٣]

عنوان الدراسة: (دور الرقابة والمساءلة الإدارية في الحد من الفساد الإداري– دراسة ميدانية على مديرية التربية في طرطوس.

تمثّل الهدف من البحث في التعرّف إلى دور تطبيق الرقابة والمساءلة الإدارية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في مديرية التربية في طرطوس، حيث تمثلت عينة البحث بعدد من العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا في مديرية التربية في طرطوس.

توصّل البحث إلى وجود علاقة عكسية قوية بين تطبيق الرقابة الإدارية وبين مستوى الفساد الإداري من وجهة نظر أفراد العينة، كما توجد علاقة عكسية ضعيفة بين المساءلة الإدارية وبين مستوى الفساد الإداري.

٤. دراسة (لعمودي، 2013) [٤]

عنوان الدراسة: (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر)

تمثلت مشكلة الدراسة بالبحث في كيفية تعزيز وتفعيل تطبيق آليتي الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الإداري داخل القطاع الحكومي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري في القطاع الحكومي في الجزائر أحد أبرز معوقات تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر، وافتقار الجزائر لآليات جديّة لمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة، بالإضافة إلى عدم إقرار قوانين تؤمن حق الوصول إلى المعلومات مما يجعل من الصعب إطلاع المواطن على سير العمل في القطاعات الحكومية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Lizarraga, Gonzalez, 2022) [٥]

عنوان الدراسة: (Accountability, Corruption, and Opposition Groups: Evidence from Latin America)

(المساءلة والفساد والجماعات المعارضة: أدلة من أمريكا اللاتينية)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين نوع المعارضة في الحكومة، ومستوى المساءلة، ومستوى الفساد، للكشف عن مدى أهمية خصائص جماعات المعارضة عند محاسبة الحكومة. هل تكون الحكومات أقل فسادًا عندما تمارس جماعات المعارضة من المجتمع المدني المساءلة؟

اعتمدت الدراسة على تحليل فئات ماركوف الكامن المطبق على أمريكا اللاتينية (١٩٨٠–٢٠٢٠).

توصلت الدراسة إلى أنّ وجود مستوى عالي من المساءلة الإدارية يرتبط بشكل واضح بانخفاض مستوى الفساد، كما أنه يتم تحقيق مستويات عالية من المساءلة وتظهر مستويات منخفضة من الفساد بوجود مجموعات المعارضة من المجتمع المدني.

٢. دراسة (Brusca, et al, 2018) [٦]

عنوان الدراسة: (Accountability and Transparency to fight against Corruption: an international comparative analysis)

(المساءلة والشفافية في مواجهة الفساد: تحليل مقارنات دولية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف إلى تأثير ممارسة الشفافية الإدارية والمساءلة الإدارية في مؤسسات التدقيق في الحد من الفساد وزيادة ثقة الحكومات فيها.

أظهرت نتائج الدراسة على أن ممارسة الشفافية والمساءلة يلعبان دوراً إيجابياً في معالجة الفساد والحد من آثاره، ومن ثم لابدّ من تعزيز الشفافية من خلال نشر المعلومات المحاسبية كأداة لتحسين الإدارة العامة وتقليل مستوى الفساد، بالمقابل لم يتمّ اثبات بأن الشفافية أو المساءلة تزيد من مستوى الثقة.

٣. دراسة (Taghavi, et al., 2011) [٧]

عنوان الدراسة: (Comparing Impact of Administrative Corruption on Economic Growth in developing countries)

مقارنة تأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي في الدول النامية)

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الفساد الإداري في النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في ECO باستثناء ايران والعراق وافغانستان، وبيان تأثير الفساد الإداري في النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في OPEC.

توصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري في الدول الأعضاء في ECO ليس له تأثير فوري أو آني في النمو الاقتصادي وإنما يظهر تأثيره بعد أربعة سنوات تقريباً، وأيضا ليس للفساد تأثير فوري على النمو الاقتصادي في دول OPEC ولكن الاختلاف أن التأثير يمتد لفترة زمنية أطول لدى هذه الدول (الدول الأعضاء في OPEC) كما أن مدى التأثير يكون أقل وذلك لأن النفط يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي ومن ثم يكون تأثير الفساد الإداري أقل في الدول النفطية.

٤. دراسة (Laegreid, and Rubchsen, 2014) [٨]

عنوان الدراسة : (Administrative Reforms and Accountability Relation in the Welfare States – comparing health and labor administration in Norway, Denmark, and Germany)

(العلاقة بين الإصلاحات الإدارية والمساءلة في الدول المتقدمة – مقارنة إدارة العمالة والصحة في النرويج والدنمارك وألمانيا)

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان العلاقة بين المساءلة والإصلاحات الإدارية في الدول المتقدمة، حيث تمّ تسليط الضوء على المساءلة من عدة مناظير كالمساءلة السياسية، والإدارية، والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى امتلاك البلدان الثلاثة استراتيجيات هامة تتعلق بالمشكلات العامة، بالإضافة إلى امتلاكها هياكل تنظيمية تتناسب مع الرفاهية، بالإضافة إلى وجود علاقة بين مقاييس المساءلة وتحقيق الإصلاح الإداري.

ثالثاَ: اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- اعتمدت الدراسة الحالية على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بينما اعتمدت الدراسات السابقة على أرقام وإحصائيات للدلالة على الفساد الإداري.
- اعتمدت الدراسة الحالية على مؤشر الحوكمة الصادر عن البنك الدولي، بينما اعتمدت الدراسات السابقة على أدوات جميع البيانات الأولية كالاستبانة والمقابلة.
- تمّ تطبيق الدراسة في الجهورية العربية السورية، بينما تناولت الدراسات السابقة مجتمع بحث مختلف.

مشكلة البحث:

يعتبر الفساد الإداري أحد أكثر المشكلات التي تهدد كفاءة المؤسسات العامة وفاعليها، إذ يؤدي إلى هدر الموارد، وتراجع مستوى الخدمات، وفقدان الثقة بين المواطن والمؤسسة، وتتعدد صوره بين المحسوبية، والرشوة، واستغلال السلطة، وتعطيل المعاملات.

وفي مقابل ذلك، تظهر المساءلة الإدارية بوصفها آلية تنظيمية تهدف إلى ضبط الأداء، وضمان احترام القوانين، وكشف التجاوزات، حيث تعتبر المساءلة أحد أهم الأسس التي تضمن نزاهة العمل الإداري وتقليل فرص انتشار الفساد.

ورغم وجود أنظمة للرقابة والمساءلة في المؤسسات العامة في سورية، إلا أنّ العلاقة بين فعالية هذه المساءلة وبين الحد من الفساد الإداري لا تزال محل تساؤل، حيث أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى الانتشار الواسع لظاهرة الفساد في سورية وتفاقمت خلال السنوات الأخيرة بحسب مؤشر مدركات الفساد (تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2018). ومن ثم يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه المساءلة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في سورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث

الأهمية النظرية: تتمثل الأهمية النظرية للبحث بتناوله المساءلة الإدارية التي تعد وسيلة لتحسين الأداء، بالإضافة إلى التطرّق إلى موضوع الفساد الإداري الذي تعاني منه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

الأهمية العملية: تتجسد أهمية البحث في بيان الدور الذي تلعبه ممارسة المساءلة الإدارية وتفعيل دور لجان المساءلة في المؤسسات العامة في سورية في مكافحة الفساد الإداري، وتقديم مقترحات من شأنها تفعيل المساءلة الإدارية ومكافحة الفساد الإداري.

أهداف البحث:

تتجسد أهداف البحث بما يلي:

١-تحديد مستوى ممارسة المساءلة الإدارية في سورية.
٢-تحديد مستوى الفساد الإداري في سورية.
٣-دراسة دور المساءلة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في سورية.
٤-تقديم مقترحات من شأنها تفعيل دور المساءلة في الحد من الفساد الإداري في سورية.

فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة البحث وأهدافه تمّ العمل على اختبار الفرضية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسة المساءلة الإدارية ومستوى الفساد الإداري في سورية.

منهجية البحث:

❖ **منهج البحث:**

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في تناول الإطار العام للمساءلة الإدارية والفساد الإداري والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات، فقد تمّ الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون في اختبار الفرضيات وعلى نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار معنوية العلاقة (الجوهرية) بعد التأكد من صلاحيته لاختبار أثر المساءلة الإدارية على مستوى الفساد الإداري.

❖ **متغيرات البحث:**

- المتغير المستقل: المساءلة الإدارية.
- المتغير التابع: مستوى الفساد الإداري.

❖ **حدود البحث:**

- الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.
- الحدود الزمانية: الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٨.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحليل مؤشر مدركات الفساد الذي يعبر عن مستوى الفساد الإداري وقيم مؤشر المساءلة أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة

الدراسة النظرية:

أولاً: المساءلة الإدارية:

❖ **مفهوم المساءلة الإدارية:**

تعرّف المساءلة على أنها مجموعة من الالتزامات والسياسات والممارسات المصممة من أجل زيادة الاستخدام للممارسات التربوية السليمة، وتقليل الاستخدام للممارسات المستهلكة للوقت والجهد، وصولاً إلى تحسين الأداء. ويقصد بالمساءلة قيام فرد بمساءلة فرد آخر عن أداء من المفروض أن يقوم به، وإشعاره بدرجة هذا الأداء، وأنها وسيلة يتم بوساطتها متابعة العاملين عن كيفية استخدامهم للصلاحيات والسلطات والمسؤوليات الموكلة له. [٩]

كما عرفت المساءلة الإدارية على أنها مسؤولية الفرد عن تحقيق نتائج محددة وفق معايير وأنظمة محددة، وفي حال وجود أي خلل في أي من هذه العناصر فعلى الفرد الاستعداد للإجابة على سؤال متوقع (لماذا حدث ذلك؟). [١٠]

بالتالي يرى الباحث أن مفهوم المساءلة الإدارية مرتبط بمسؤولية الفرد عن نتائج عمله، واستعداده لتقديم تفسيرات لأي انحراف في الأداء أثناء تأديته لوظيفته.

أهمية المساءلة الإدارية:

تتمثل أهمية المساءلة الإدارية في النقاط الآتية: [١١]

١. تسهم المساءلة في تحسين الأداء الإداري.
٢. تعزز المساءلة الشعور بالجدارة والكفاءة على مستوى الأفراد والمنظمات.
٣. تساعد على الإبداع والابتكار حيث أن تفعيل المساءلة في حالة الإنجاز المتميّز تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع.
٤. بيان وتوضيح الأدوار والمسؤوليات للأطراف المشتركة.
٥. وجود نظام لرفع التقارير للجهات ذات العلاقة.
٦. مناقشة النتائج بين أفراد المنظمة.
٧. كشف التلاعب أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد.
٨. توخي المسؤولين للمزيد من الحذر في أعمالهم باعتبار أن المساءلة متسعة المصادر.

ثانياَ: الفساد الإداري

❖ **مفهوم الفساد الإداري:**

عرفته الأمم المتحدة بأنه "سوء استعمال السّلطة العامة لتحقيق مكاسب ومصالح خاصة، ويشمل كل أشكال الرشاوي للمسؤولين ورجال السّياسة المحليين لكن لا يأخذ بعين الاعتبار الرّشاوي التي تتم فيما بين القطاع الخاص"، وعرفته منظمة الشّفافية الدّولية بأنّه "استغلال السّلطة من أجل المنفعة الخاصة" [12]، كما عرفه البنك الدولي بأنّه "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية وإساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة خاصة".[١٣]

❖ **مظاهر الفساد الإداري:**

يتخذ الفساد الإداري المظاهر التالية: [١٤]

١. استغلال المنصب العام: حيث يلجأ البعض لاستغلال الوظيفة العامة في الحصول على امتيازات خاصة، وتبرز بشكلٍ واضح في احتكار شخصيات متنفذة وذوي مناصب عليا في السلطة بعض الخدمات والسلع والمواد الأساسية، وحصول آخرين على بعض الوكالات التجارية، ومشاركة رجال أعمال وتجار ومستثمرين من الباطن، إضافة إلى التصرف بالأملاك العامة بطريقة غير قانونية.

٢. الاعتداء على المال العام: من خلال الحصول على إعفاءات ضريبة وجمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق. أو في حالات أخرى أخذ أموال عامة تحت مسميات إعانات أو مساعدات مباشرة وغير مباشرة بدون وجه حق.

٣. المحسوبية والمحاباة: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص دون أن يكون مستحق لها أو تفضيل جهة على أخرى بغير حق للحصول على مصلحة معينة.

٤. الرّشوة أي الحصول على أموال أو أي منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

٥. مخالفة قانون الخدمة المدنية: تمثل في قيام العديد من المسئولين وأصحاب المناصب العليا بالتعيينات العشوائية في أجهزة السلطة دون حاجة حقيقية، إضافة إلى تعيينات في مناصب دون مؤهلات مما أدى إلى إهدار المال العام وترهل الجهاز الإداري وتضخمه وضعف الأداء العام.

٦. السلبية: ومن صور ذلك اللامبالاة، وعدم إبداء الرأي، والامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات.

❖ مكافحة الفساد الإداري:

لا يكفي تشخيص الداء وإنما يجب إيجاد الدواء المناسب والعلاج المناسب، فتحديد أسباب الفساد يدعو إلى البحث عن السبل الكفيلة للقضاء أو التخفيف من هذه الظاهرة المرضية وذلك من خلال ما يأتي: [١٥]

١. ضرورة صدور قرار حقيق من السلطة السياسية لمكافحة جريمة الفساد الإداري وذلك من خلال إيجاد هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.

٢. ضرورة تحقيق مبدأ استقلالية القضاء والعمل على توفير البيئة المناسبة للقضاة بما يضمن استقلالهم وحيادهم.

٣. الرقابة الفعالة على الموظفين.

٤. وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٥. تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وتطبيق مبدأ من أين لك هذا؟

٦. التشدد في عقوبة الفساد الإداري بشقيها الاجتماعي والأخلاقي بما يتناسب مع الأثر الذي تحدثه في مختلف الجوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧. تحسين الوضع الاقتصادي للموظفين لمنع مبررات الفساد.

٨. التوزيع العادل للدخل من خلال سياسة ضريبية عادلة تخفف من حدة التفاوت الطبقي في المجتمع.

٩. تطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية بما يضمن مناخ استثماري يسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والقضاء على الفساد.

١٠. تربية أفراد المجتمع تربية أخلاقية ودينية ترفض أي شكل من أشكال الفساد الإداري.

٩-الدراسة العملية:

لاختبار صحة الفرضية قام الباحث بجمع البيانات عن قيم المساءلة الإدارية الواردة في مؤشر الحوكمة الصادر عن البنك الدولي، بالإضافة إلى القيم الواردة في مؤشر مدركات الفساد والتي تعبر عن مستوى الفساد الإداري.

١ – مؤشر الحوكمة: [١٦]

بدأ صدور هذا المؤشر منذ سنة ١٩٩٦ عن البنك الدولي وتغطي أكثر من ٢٠٠ دولة، وتخضع البيانات التي تتضمنها هذه الدراسات إلى تكييف وتحليل مستمرين، يتولى هذه المهام خبراء متخصصون ويتضمن هذا المؤشر ستة أبعاد للحوكمة (الحكم الراشد) وهي:

- ✓ حرية الرأي، والمساءلة والمراقبة.
- ✓ الاستقرار السّياسي في البلد.
- ✓ فاعلية الحكومة في تقديم الخدمات العامة.
- ✓ جودة التدخل والتنظيم (يقصد بها جودة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتجارة والضرائب والجمارك)
- ✓ سيادة القانون (يقصد بها فعالية القضاء ونزاهة تطبيق الأحكام الصادرة عنه، معدلات الجريمة وغيرها)

إن درجة هذا المؤشر محسوبة من ١ إلى ١٠٠ وكلما ارتفع المؤشر كلما كان الأمر أفضل وكان ذلك مؤشراً على كفاءة السياسات والجهود المبذولة.

الجدول (١) تطور مؤشر الحوكمة في سورية

العام	المساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية السياسات الحكومية	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
2004	-1.51	-0.29	-1.04	-1.10	-0.47	-0.82
2005	-1.51	-0.46	-1.14	-0.98	-0.59	-0.85
2006	-1.76	-0.28	-0.92	-1.36	-0.94	-1.06
2007	-1.78	-0.34	-0.81	-1.31	-0.80	-1.10
2008	-1.72	-0.34	-0.66	-1.14	-0.69	-1.15
2009	-1.69	-0.51	-0.60	-0.96	-0.57	-1.13
2010	-1.70	-0.81	-0.61	-0.90	-0.59	-1.13
2011	-1.81	-2.01	-0.50	-0.95	-0.78	-1.09
2012	-1.84	-2.68	-1.15	-1.53	-1.13	-1.21
2013	-1.83	-2.68	-1.40	-1.55	-1.41	-1.26
2014	-1.88	-2.75	-1.40	-1.69	-1.36	-1.55
2015	-1.92	-2.97	-1.59	-1.64	-1.42	-1.55
2016	-1.99	-2.92	-1.82	-1.67	-1.99	-1.57
2017	-1.97	-2.62	-1.77	-1.83	-2.09	-1.56
2018	-1.96	-2.74	-1.67	-1.80	-2.05	-1.63

المصدر: تقرير البنك الدولي، Covindicator.org 2018 [١٧]

كلما ارتفع المؤشر كان الأمر أفضل وكان ذلك مؤشراً على كفاءة السياسات والجهود المبذولة. ومن خلال الجدول نلاحظ أنّ مؤشرات الحوكمة الستة سجلت تقديرات سالبة على سلّم التقديرات وهذا ما يشير إلى عدم ممارسة المساءلة بشكل جدي وتدني نوعية المنظمات الحكومية وغياب سيادة القانون وعدم القدرة على ضبط الفساد بحسب هذا المؤشر.

٢- مؤشر مدركات الفساد:

تُصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد (CPI) والذي يقوم بتقييم وترتيب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين فيها، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استبانات متخصصة، وحتى تدرج أي دولة في مقياس مدركات الفساد لابدّ أن يحتوي على الأقل ٣ مسوحات موثوقة، كما أنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، والجدول الآتي يبيّن قيم مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لسورية بين عامي 2004- 2018. [١٨]

الجدول (٢) قيم مؤشر مدركات الفساد بين عامي 2004-2018.

العام	مؤشر مدركات الفساد
2004	34
2005	34
2006	29
2007	24
2008	21
2009	26
2010	25
2011	26
2012	26
2013	17
2014	20
2015	18
2016	13
2017	14
2018	13

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2018، transparency.org [١٩]

وفق هذا المؤشر تعطى قيمة تتراوح بين (0 – 100) تدلّ على مستوى الفساد الإداري، حيث تمثل القيمة 0 أعلى مستويات الفساد المدرك بينما تمثل القيمة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك. حيث يتبين من الجدول ارتفاع تدريجي في مستوى الفساد الإداري ابتداءً من عام 2004 ليبلغ أعلى مستوى له في عام 2018.

٣- اختبار صحة الفرضية:

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المساءلة الإدارية ومستوى الفساد الإداري في سورية، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باختبار بيرسون كما يلي:

Correlations

		الفساد الإداري	المساءلة
الفساد الإداري	Pearson Correlation	1	-.888-**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	15	15
المساءلة الإدارية	Pearson Correlation	-.888-**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	15	15

نستنتج من الجدول أن هناك **علاقة عكسية قوية** قيمتها R= 0.888− بين مستوى المساءلة ومستوى الفساد الإداري. ولاختبار معنوية العلاقة بين متغيري الدراسة قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

Model Summary[b]

المصدر	R	R Square	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر	Durbin–Watson
1	.888[a]	.788	.771	3.07935	2.027

يتبيّن من الجدول أن قيمة dw= 2.027 ومن جدول إحصائية دربن واتسن فإن قيمة dl=0.776 وقيمة du= 1.054 وذلك عند k=1 و n=15، أي أنّ 2<dw<4−du وهذا ما يدلّ على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (لا يوجد ارتباط ذاتي)، كما أنّ المتغير المستقل يفسّر ما نسبته 78.8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير ممارسة المساءلة على مستوى الفساد الإداري كما يلي:

ANOVA[b]

المصدر		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
1	الانحدار	457.663	1	457.663	48.265	.000[a]
	المتبقي	123.271	13	9.482		
	الإجمالي	580.933	14			

يتبيّن من الجدول السابق ان قيمة F المحسوبة والبالغة (48.265) هي أكبر من قيمة F الجدوليّة (4.60) عند مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على صلاحية النموذج قام الباحث بتحليل الانحدار كما في الجدول الآتي:

Coefficients[a]

المصدر		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	الثابت	91.721	9.914		9.252	.000
	المساءلة الإدارية	-38.326-	5.517	-.888-	-6.947-	.000

نقارن قيمة sig مع قيمة الفا المفروضة 0.05 فنجد أن sig = 0.00 أصغر من 0.05 كما أن قيمة t المحسوبة والبالغة (6.947) هي أكبر من قيمة t الجدوليّة (0.692) عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فالنموذج معنوي.

ومن خلال فحص الشّكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية، يمكن التّوصل إلى كون البواقي تتوزع بشكلٍ عشوائي على جانبي الخط أي أنَّ البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

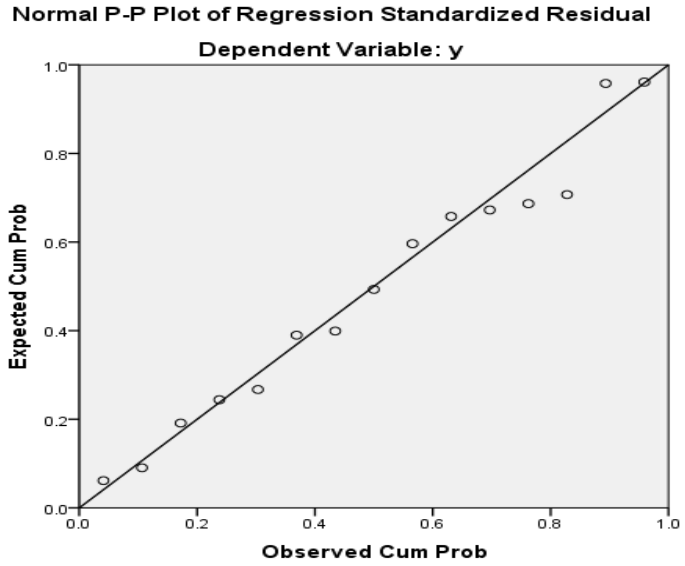

بعد اختبار العلاقة ومعنويتها نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المساءلة الإدارية ومستوى الفساد الإداري في سورية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- سجل مؤشر الحوكمة تقديرات سالبة فيما يتعلق بالقيم المعبرة عن ممارسة المساءلة في سورية، وهذا ما يشير إلى مستوى متدني من المساءلة الإدارية وعدم ممارستها بشكل جدي.

2- يدل مؤشر مدركات الفساد إلى ارتفاع مستوى الفساد الإداري في سورية تدريجياً ابتداءً من عام 2004 ليبلغ أعلى مستوى له في عام 2018.

3- تبيّن نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين المساءلة الإدارية وبين مستوى الفساد الإداري في سورية، أي أنه كلما تمت ممارسة المساءلة الإدارية بشكل أكبر انخفض مستوى الفساد الإداري بدرجة كبيرة.

٤- بلغ معامل التحديد (R Square) ٠.٧٨٨ أي أنّ المتغير المستقل (المساءلة الإدارية) يفسّر ما نسبته 78.8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الفساد الإداري)، وهي نسبة مرتفعة وتدل على أنّه يمكن تخفيض مستوى الفساد الإداري بنسبة 78.8% في حال تمت ممارسة المساءلة الإدارية بشكل جدي في المؤسسات العامة في سورية.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- تفعيل دور الجهات الرقابية من خلال ضرورة التزامها بتقديم تقارير دورية للجهات العليا في كافة مؤسسات القطاع العام في سورية.
- تفعيل دور لجان المساءلة ضمن المؤسسات العامة لما لها دور في الحد من الفساد الإداري من خلال:

– اعتماد الشفافية في عمل لجان المساءلة في مؤسسات القطاع العام من خلال الوضوح وتعريف العاملين على آلية عمل هذه اللجان والقواعد والقوانين التي تتبعها في المساءلة عند وجود انحراف عن الأداء.
– القيام بالمساءلة بشكل علني من قبل لجان المساءلة حتى تكون وسيلة ردع لممارسة الفساد الإداري.
– الموضوعية في عمل اللجان عند إجراء التقييمات الدورية بما يضمن العدالة التنظيمية.

- إشاعة مفهوم حق المواطن بمساءلة العاملين والقيادات الإدارية في المؤسسات العامة في حال التماسه أي شكل من أشكال الفساد الإداري، من خلال تبني القيادات الإدارية لهذا الحق، وجعله جزء من ثقافة المنظمة.

- العمل بنظام صندوق الشكاوى في مختلف المؤسسات العامة بشكل فعلي مع التأكيد على أهميته في إبراز المشاكل والعمل على حلها.

بحوث مستقبلية مقترحة:

– الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري في المؤسسات العامة في سورية.
– أثر استخدام أساليب الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري في سورية.
– المحاسبة الإدارية ودورها في ردع الفساد الإداري: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية.

References:

[1] S. Eid, "The Role of Accountability in Reducing Administrative Corruption: A Field Study Applied to the Electricity and Energy Sector in Egypt".*The Arab Journal of Management*, vol. 44, no. 4, (in Arabic), pp 255-268, 2024.
[2] M. Mortada, A. Mia, I. Nidal, "The Role of Accountability in Reducing Administrative Corruption - A Field Study of Service Institutions in Tartous Governorate". *Journal of Homs University*, vol. 44, no. 33, (in Arabic), pp 59-90, 2023.
[3] N. Abdel Rahman, H. Attia, J. Moussa, "The Role of Administrative Oversight and Accountability in Reducing Administrative Corruption - A Field Study in the Directorate of Education in Tartous". *Tartous University Journal of Studies and Practical Research*. Vol. 3, no. (in Arabic), 6, pp9-27, 2019.
[4] A. Lamoudi, "The Role of Transparency and Accountability in Reducing Administrative Corruption in the Government Sectors in Algeria". Master's Thesis, Department of Political Science, Faculty of Law and Humanities, University of Kasdi Merbah, Algeria. (in Arabic), 2013.
[5] J. Lizarraga, A. Gonzalez, "Accountability, Corruption, and Opposition Groups: Evidence from Latin America". *Social sciences Journal*, vol.11, no.12, pp 1-15, 2022.
[6] I. Brusca, F. Manes, N. Aversano, "Accountability and Transparency to fight against Corruption: an international comparative analysis". *Journal of comparative policy analysis*, vol.20, no.5, pp 486-504, 2018.
[7] M. Taghavi, H. Nikoomaram, S. Tootian, "Comparing Impact of Administrative Corruption on Economic Growth in developing countries". *International Journal of management and business research*, vol. 1 no. 2, pp 93- 98, 2011.
[8] P. Laegreid, K. Rubchsen, "Administrative Reforms and Accountability Relation in the Welfare States –comparing health and labour administration in Norway, Denmark, and Germany". *Proceedings of the Stein rokkan Center for Social Studies*, Uni research, Working Paper 10, Bergen, 2014.
[9] S. Al-Hamid, "Administrative Accountability and Its Relationship to Improving the Performance of Female Employees at the Student Studies Center at Imam Muhammad ibn Saud Islamic University from the Perspective of Administrative Leaders". *Journal of Muhammad ibn Saud Islamic University*, no.12, (in Arabic) , pp 279- 328, 2019.
[10] M. Khalifa, "Administrative Accountability and Its Impact on Job Performance: A Field Study"* The Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies *, no.4, (in Arabic), pp 618- 646, 2017.
[11] A. Lamoudi, "The Role of Transparency and Accountability in Reducing Administrative Corruption in the Government Sectors in Algeria". Master's Thesis, Department of Political Science, Faculty of Law and Humanities, University of Kasdi Merbah, Algeria. (in Arabic),2013.
[12] I. Dawood, "Administrative Corruption and Its Political and Economic Impacts, with Reference to the Iraqi Experience in Corruption". *Journal of International Studies*, University of Baghdad, no 48, . (in Arabic), pp. 61-86, 2011
[13] W. Muhammad, "Corruption and Its Impact on Poverty, with Reference to the Case of Algeria", *Journal of Political and Legal Notebooks*, Vol. 5, No. 8, (in Arabic), pp. 85-104, 2013.

[14] C. Al-Sayegh, J. Mousa, "Administrative Corruption and Its Impact on the Shadow Economy in the Syrian Arab Republic".* Proceedings of the Fourth Scientific Conference entitled The Shadow Economy and Crisis Management*, Tikrit University, Iraq, (in Arabic), 2020.

[15] S. Mashkoor, A. Karim, W. Abdul Hassani, "The Structural Phenomenon of Financial and Administrative Corruption and Methods of Addressing It - Iraqi Governmental Institutions as a Model".* Proceedings of the University of Babylon Conference*, Iraq, (in Arabic 2019.

[16] C. Al-Sayegh, J. Mousa, "Administrative Corruption and Its Impact on the Shadow Economy in the Syrian Arab Republic". Proceedings of the Fourth Scientific Conference entitled The Shadow Economy and Crisis Management, Tikrit University, Iraq, (in Arabic 2020.

[17] *World Bank *, "World Bank Report 2018",[Online]. Available: https:// Covindicator.org

[18] *Corruption Perceptions Index*, "Corruption Perceptions Index Report 2018", [Online]. Available: https:// transparency.org

[19] *Transparency International organization*, "Transparency International Report 2018",[Online]. Available: https:// transparency.org